

مستقبل القطن المصري

للاستاذ زكريا بك حجاج

مدير مراقبة القطن ومنع خلطه

(بقية ما نشر في العدد الماضي)

(٣) دفاع عن الأقطان ذات التيلة الطويلة

طول التيلة في بعض أنواع أقطاننا، ميزة منفردة لا يجوز إهمالها —
مأساة القطن السكلاريدس وملابساتها وكونها مقصورة على هذا
الصنف بالذات وليست تفسد كل قطن طويل التيلة — استنباط
أقطان جديدة طويلة التيلة — ميزة هذه الأصناف — فلنعم
في غير خشية زراعة الأقطان طويلة التيلة .

ويشترك القطن المصري مع أقطان البلاد الأخرى في بعض
الميزات ، ولكن له ميزات خاصة أتاحتها له طبيعة مصر ، فطول
التيلة مثلاً في بعض أنواع أقطاننا ميزة منفردة ، وليس من الحصاد
الاقتصادية إهمال هذه الميزة ، ومحاولة منافسة البلاد الأخرى
في إنتاج أقطان قصيرة التيلة ، ولا سيما وأنّ في الوسخ — بجهود
منشيرة إليها — توزيع أقطاننا ذات الميزات المفضلة بشروط
مناسبة .

نعم لقد اقترن إنتاج السكلاريدس وهو ممتاز بطول تيلته
بتضحيات عظيمة ، إذ كان يكلف الفلاح نفقات كبيرة لم يكن
يعوّضها السعر ، لأن إنتاج القطن منه كان ضئيلاً نسبياً ، ونصافي
جليجه كان دون المائة

وما منع الناس وتثخن عن ترك زراعته إلا الأمل في تحسن
أسماؤه ، وعدم وجود أقطان مماثلة تكون أضمن وأكثر ربحاً
وفي الثلاث أو الأربع السنوات التالية للحرب الماضية
مباشرة استطاع الفلاح بفضل اليسر الذي خلفته سنوات هذه
الحرب أن يواجه تلك التضحيات ، ولكن لما عاد النقد إلى
قاعدة الذهب لم يجد قاتناً يضحّي به ، فابست أن رهن أطيانه
وقد زاد المسألة حرجاً أن غلات الأطنان المرهونة قدّرت
قيمتها على أساس الأسعار في وقت التضخم النقدي ، ولم يُقدر
بسرورها المادي . هذا إلى توالي النقص فيما ينتجه القطن

من قطن السكلاريدس نتيجة لاختطاط الفصيلة وللتفويض الطبيعي
والخلط الزراعي وقلة التسميد وضعف العناية بالوسائل الزراعية
الصحيحة

وكان طبيعياً ، وقد تدهور سعر السكلاريدس وهو سيد
الأقطان المصرية أن تدهور أسعار الأصناف التي تقل عنه تنقيداً
لقانون النسبية الظاهر الآثار في كل مناحي الحياة . فهبطت
الأسعار جميعها إلى أدنى مستوى Level Price رأيتيح لمحترفي
المضاربة أن يلعبوا على مسرح الاقتصاد المصري أدواراً
أكسبهم على حساب المنتج كسباً كبيراً

لذلك ليس غريباً أن تشير الدعوة إلى زراعة الأقطان طويلة
التيلة أشد الانزعاج . ولكن المأساة — إذا نفذنا في حقائق
الأمر — مأساة صنف السكلاريدس بالذات وليست مأساة كل
قطن طويل التيلة . وليس يصح منطقياً أن يسوء حظ كل
الأقطان طويلة التيلة لأن أحدها كان سيء الحظ نظروف خاصة
سامت أسعار السكلاريدس في المدة من سنة ١٩٣٢ إلى
سنة ١٩٣٢ إلا فترات قصيرة ارتفع فيها السعر نسبياً . وقد
اختتمت هذه الفترة بهبوط السعر هبوطاً مزيجاً إذ بلغ في شهر
يونيو سنة ١٩٣٢ تسعة ريالات

لذلك جد المهتمون بالأمر في استنباط أصناف أخرى يكون
لها من وفرة الإنتاج ما يضمن الربح لمنتجها ؛ فاستنبط في
سنة ١٩٣٤ صنفاً النهضة والجيزة ٧ ، وكان الأول قصير العمر
فات ، فأما الثاني فما زال يعيش

وتوالى الاجتهاد فيما بين سنة ١٩٣٤ ووقتنا هذا ، فاستنبط
الوفير وهو متوسط التيلة ثم الكرنك والملكي اللذان يعدلان
السكلاريدس في طول تيلته ، وأخيراً صنف جيزة ٣٩ أو شرييني
وفي هذه الفترة الأخيرة (من سنة ١٩٣٤ إلى الوقت
الحاضر) لم يصب الأقطان طويلة التيلة كساد . بل — على العكس —
صادفت هذه الأصناف إقبالاً طيباً جداً من المصانع على الرغم
من ظروف الحرب التي حدثت من التصدير

وإذا كنا متفقين مع المستر هانكوك خبير القطن بوزارة
الزراعة فيما ينادى به من أن الصناعة لا تتطلب طول الشعرة
منسب ، بل هي تتطلب أيضاً متانة الشعرة ودقتها ، فإننا لنفتبط

الزراعي أو الصناعي ، ووفرة اليد العاملة والآلات فيها . وليس النقد في حقيقة أمره إلا أداة للاستبدال ووسيلة المقارنة بين القيم . ولقد ظل الذهب والفضة طويلا مقياس الفنى فى الأمم ، ولكنهما فى الحق مقياس أفسده سوء الاستعمال . وما مثل هذين المدنيين فى تقدير الثروة العامة للأمم إلا كيران مختل فى حانوت بادل ، لا يلبث أن يؤدى إلى إفلاس صاحبه

لأنه ليس من العدل أن ينقسم الأفراد إلى فريقين : أحدهما وهو الفريق الأكبر يقضى حياته فى الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، ومع ذلك يعانى الكثير من البؤس والبطالة ، والثانى وهو فريق الأقلية يتحكم فى الفريق الأول ، يعطى ويمنع لأن بيده المال

هذا النظام ينبئ أن يستبدل به نظام آخر يحقق العدالة لأفراد الأمة ، ولا يدع للمال كل ذلك السلطان الضخم ، بل ينصب الإنتاج نفسه حاكما اقتصاديا بدلا من الحاكين الجيبين : الذهب والفضة

والظن أن العالم يتجه بالفعل هذا الاتجاه ، وأن نظام التبادل التجارى فيما بعد الحرب سيجعل كثيرا من الدول على التخصص فى إصدار سلع معينة مقابل استيراد ما يلزمها من الدول الأخرى على نحو قريب من نظام المقايضة Barter Economy Le troc فليكن القطن طويل النيلة سلعتنا التى نحصل بها على حاجتنا من الخارج

وهذه المناسبة نذكر أن عندنا الآن كميات من هذه الأقطان ينبئ ألا يساورنا القلق على تصديرها ، لأنه عندما يستقر السلام سنستطيع أن نجيب بها مطالب البلاد المجاورة التى ستموزها بقيتا هذه الأصناف

(٥) - نظام تمويل المصارف للقطن

نقد نظام التمويل فى مصر - إرغافه المنتج - النظام المنشود

إن نظام أعمال المصارف فى مصر - فيما يختص بتمويل المنتج الزراعى عامة ، ومنتج القطن بصفة خاصة - يخالف نظم المصارف الوطنية فى بلدان العالم جميعا . وكأنما وضع خصيصا لهذا البلد السى الحظ

يقدم الفلاح إلى المصرف إنتاجه القطنى فيقدّر المصرف للسلعة نمنا بخس ، وبذلك يكون « النطاء » الواجب أدؤه عاليا ، ثم يرفع المصرف سعر الفائدة ، ويقيد المنتج بالتزامات ثقيلة تؤوده وتمعجه عن الوفاء بها ، فلا يلبث المصرف أن يقذف إلى البورصة

إذ تؤكد أن الصنفين المصريين المستنبطين أخيرا وهما المسمى والسكرنك يجمعان إلى مزية طول النيلة مزيتى الثمالة والدقة

إن مناطق زراعة القطن فى أمريكا وآسيا وأفريقيا - إذا استثنينا بعض جهات أمريكا - لا تنتج إلا أقطانا قصيرة النيلة . ومن القطوع به أن البيئة الأولى لإنتاج القطن ذى النيلة الطويلة هى أرض السكناة التى أكرمها العناية الإلهية بطبيعة جوية معتدلة ويد عاملة رخيصة مجتهدة

فلننعم - فى غير خشية - زراعة الأقطان طويلة النيلة ما دامت توائم طبيعة أرضنا ، ولا سيما وقد استنبطت منها أصناف وفيرة الإنتاج عالية التصافى

على أن النبل فى زراعة القطن السكلاريديس لم يكن مبرجهم فى الحق إلى نوعه ، ولكن إلى ملاسبات بيعة ، فالمنتج كان ينشد الرمح ، أو على الأقل الفرار من الخسارة ؛ والمفزل كان يستكثر السمر ، فكان يؤثر الرخيص من الأنواع ولو كان قصير النيلة . ولو استطاعت المصانع شراء السكلاريديس بما يزيد ٢٠٪ على أسعار القطن الأمريكى لفعلت راضية

وقد كان بيع القطن المصرى يخضع لموامل توجد لها الآلة البورصية ؛ فهى كانت تسجل بحساسية شديدة كثرة المرض عند بدء الموسم ، ويظل ذلك التسجيل حتى يخرج أغلب المحصول من أيدى البتجين

هذا إلى الملاسبات التى أوغمتها قبلا ، وإلى عوامل أخرى كانت تتأسر على خفض أسعار ذلك القطن

على أن النسبة الآن بين سعر القطن المصرى طويل النيلة وبين سعر القطن الأمريكى ليست عالية . فالقطن « المدلى » الأمريكى يساوى الآن ٢٠ دولارا ، أى ما يوازى ٦٦٠ قرشا باعتبار أن الدولار يساوى ٣٣ قرشا ، فلو أضيف إلى هذا السعر ٢٠٪ منه ، أى ما يماثل ١٣٢ قرشا ، لكان السعر ثمانية جنيها مصرى تقريبا ، وهو ما يقرب جدا من سعر القطن السكرنك المصرى محلوجا هذه هى النسبة ، والظروف ظروف حرب حذبت من تصدير قطننا المصرى ودعت إلى عدم التعامل عليه فى البورصات . فكيف فى الظروف العادية حين ينطلق قطننا من كل قيد ؟

(٤) - وبه التبادل

نقد نظام الدين الدينين - نظام التبادل التجارى المرجح الأخذ به بعد الحرب - اقتراح الأخذ بهذا النظام فى مصر

إن عناصر الفنى فى أمة من الأمم هى مقدرتها على الإنتاج